عقب حضوره اجتماع لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية أمس للتحقيق في عقد «شل»

العمير: القطاع النفطي حريص على المال العام ولا يتستر على أي خلل أومعاملة غير قانونية

■ حريصون جداً على تقديم كل ما نملكه من معلومات حول العقد ومعالجة أي مخالفات وتقويم أي اعوجاج

د. علي العمير متحدثا لوسائل الإعلام (تصوير: صالح محمد)

■ القطاع النفطي: مسؤولون عن توفير الحماية والدفاع عن موظفينا لاسيما شركة نفط الكويت

■ المردود الذي تحقق من العقد كبير إلى جانب استكشافات ونتائج جيدة في مجال المخزون وإنتاج الغاز

■ معلومات العقد عرضت على ديوان المحاسبة ونتمنى أن تتوصل اللجنة لنتائج تعكس ارتياح النواب والشارع الكويتي

أكد وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور علي العمير حرص القطاع النفطي على المال العام وعدم التستر على اي خلل او اي معاملة غير قانونية.

وقال الوزير العمير في تصريح للصحافيين عقب حضوره اجتماع لجنة حماية الاموال العامة البرلمانية امس للتحقيق في العقد المبرم بين شركة نفط الكويت وشركة «شل» العالمية «نحن حريصون جدا على تقديم كل ما نملكه من معلومات حول العقد وعلى معالجة اي مخالفات اذا ما وجدت وتقويم اي اعوجاج».

واضاف «نحن في القطاع النفطي مسؤولون عن توفير الحماية والدفاع عن موظفينا لاسيما شركة نفط الكويت التي ترى ان هذا العقد ابرم وفقا للاجراءات القانونية وان ما دفع من قيمة العقد هو النصف فقط ولم يدفع المبلغ كاملا».

وافاد الوزير العمير بان المردود العلمي والفني الذي تحقق من العقد «كبير الى جانب استكشافات حصلت ونتائج جيدة في مجال المخزون وانتاج الغاز الذي كان يهدف اليه هذا العقد».

وذكر ان كل المعلومات بشان العقد عرضت على ديوان المحاسبة معربا عن الامل في ان تتوصل اللجنة البرلمانية الى نتائج تعكس ارتياح النواب والشارع الكويتي حول هذا العقد وما حدث فيه من تجاذبات.

وقال « لا شك ان المبلغ الذي خصص ابتداء لهذا العقد وهو 800 مليون دولار مبلغ كبير» مضيفا انه لم يصرف من هذا المبلغ الا ما قدم لشركة «شل» من استشارات وخدمات.

وردا على سؤاله حول ما اذا كانت الشركة المتعاقد معها هي شركة «شل» العالمية ام «شل» الكويتية اشار العمير الى حصول تباين في الاراء خلال اجتماع اللجنة بهذا الشان مبينا ان اعضاء اللجنة البرلمانية طلبوا مستندات تثبت أن من وقع معه هي شركة «شل» العالمية وليست شركة «شل» الكويتية.

واوضح ان من وقع العقد نيابة عن شركة «شل» هو نائب رئيس الشركة العالمية مؤكدا استعداد شركة نفط الكويت لتزويد اللجنة البرلمانية بكل المستندات التي تثبت ان التعاقد تم مع مسؤول الشركة العالمية.

وعن تلويح امين سر مجلس الامة النائب يعقوب الصانع باستجوابه قال العمير ان النائب الصانع لوح باستجوابه اذا لم يقم بتحويل الفريق الذي ذهب للتفاوض بشان عقد «الداو» الى النيابة العامة مبينا ان هذا الامر اتخذ فيه اجراءات بتحويل نتائج التحقيق الصادرة عن اللجنة الوزارية الى لجنة قضائية لفحص العقد والتحقق من وجود مسؤولية قضائية وجنائية يتحملها من قام بتوقع العقد والغاء الصفقة.

وافاد بانه بانتظار رد ادارة الفتوى والتشريع للتحقق من وجود مسؤولية يتحملها البعض وبالتالي يتم تحويل من يثبت ادانته الى النيابة العامة.

واعرب عن تقديره لوجهة نظر النائب الصانع ولأي قرار يصدره مجلس الأمة مضيفا « انه لابد من مراعاة الاجراءات الدستورية حيث ان ما تم تقديمه هو اقتراح برغبة يحيله رئيس مجلس الامة بدوره الى اللجنة المختصة التي تثبت دعوة الى الوزير المختص للمناقشة او تتخذ ما تراه مناسبا فيها».

الرئيس الغانم يتوجه إلى مسقط في زيارة رسمية

الرئيس الغانم مغادرا ويلقي وداعه الوزير العمير

توجه رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم الى مسقط أمس في زيارة رسمية تستمر يومين تلبية لدعوة من رئيس مجلس الشورى العماني خالد بن هلال المعولي وذلك في مستهل جولة تشمل المانيا.

ويرافق الغانم وفد برلماني يضم كلا من النواب الدكتور يوسف الزلزلة وراكان النصف وحمود الحمدان وعبدالله التميمي والدكتور خليل عبدالله وسعدون العتيبي والدكتور محمد الحويلة والامين العام لمجلس الأمة علام علي الكندري.

وكان في وداع الرئيس الغانم نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور علي العمير وسفير سلطنة عمان لدى الكويت حامد بن سعيد آل ابراهيم وسفير المانيا لدى الكويت يوجين ولفارت وكبار المسؤولين في الامانة العامة لمجلس الامة. ومن المقرر ان يجري الغانم والوفد المرافق خلال الجولة مباحثات حول سبل تعزيز العلاقات البرلمانية الثنائية مع كبار البرلمانيين والمسؤولين في سلطنة عمان والمانيا.

نعرف كيف نتعامل مع من يزرع الألغام

دشتي: حل المجلس في مايو.. شائعة

عبدالحميد دشتي

قال النائب د. عبدالحميد دشتي إنه كثر الحديث عن حل المجلس في شهر مايو المقبل وهناك من يسمعون لهذه الإشاعات وهم حسن والنية، مؤكدا انه لا يوجد مبرر لهذا الحل.

ولفت الى «محاولات تجري في خارج المجلس ، من خلال ذهاب من يذهب الى سمو الأمير، ثم يؤكدون ان الحل هو في حل المجلس»، مبينا ان «سمو الامير يحض النواب دوما على ممارسة دورهم الرقابي».

واشار الى ان «الترويج للحل هي تكتيكات يفهمها من يجلسون تحت قبة عبد الله السالم ،، مشددا على انه«لا يوجد مبرر للحل وهناك الغام توضع من هنا وهناك ولكن نحن نعرف كيف نتعامل معها في ظل حنكة الرئيس مرزوق الغانم وسمو رئيس مجلس الوزراء».

وتابع:«نحن لدينا كاسحة الغام لكن لا نريد استخدامها إلى الآن ».

وقال دشتي :«نحن نقوم بدورنا في مجلس الأمة بما يخدم المواطنين وهو ما بدانا فيه في لجنة تنمية الموارد البشرية ،وايضا من خلال العمل على حل القضية الإسكانية ومعالجة سلم الرواتب ».

وزاد:«قد تكون هناك مصلحة لبعض المتنفذين او بعض الشيوخ وأبناء الأسرة الحاكمة،حيث يصفون حساباتهم مع بعضهم لذلك يدفعون بحل للمجلس ، ويجب على الشعب ان يتصدى لأي حالة من عدم الاستقرار ».

من جهة أخرى ، ذكر دشتي ان «النواب يتصدون لمشروع محطة كهرباء لزور وصفقة طائرات الخطوط الجوية الكويتية وعقد شل وغيرها من الصفقات والاجتماعات لهذه المواضيع مستمرة».

ناقشت مع أبل أسباب الأزمة وطرق معالجتها

«الإسكانية البرلمانية»: تعديل بعض التشريعات التي تعوق حل القضية السكنية

■ الكندري : الوزير أكد أن المؤسسة ملتزمة بتوزيع 12 الف وحدة سنويا للمواطنين

جانب من اجتماع اللجنة الإسكانية

■ نحتاج إلى تشريع لرفع رأس مال بنك الائتمان لتمويل مشاريع المؤسسة المقبلة

ناقشت لجنة الشؤون الاسكانية البرلمانية في اجتماعها مع وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبل أمس المشكلات التي تعوق حل المشكلة الاسكانية وكيفية معالجتها.

وقال رئيس اللجنة النائب فيصل الكندري في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع ان الوزير أبل أكد للجنة التزام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتوزيع 12 الف وحدة سكنية سنويا للمواطنين.

واضاف أن اللجنة ستعمل على تعديل بعض التشريعات التي تعوق حل القضية الاسكانية والتي ستساهم في توزيع عدد اكبر يتجاوز 12 الف وحدة سكنية سنويا مبينا ان القضية الاسكانية في طريقها الى الحل الحقيقي والمطلوب.

واوضح الكندري ان الوزير ابل بين ان مؤسسة الرعاية السكنية تحتاج الى تشريع لرفع رأس مال بنك الائتمان لتمويل مشاريع المؤسسة المقبلة مضيفا ان هذا الامر سيعرض على اللجنة الاسكانية ويدرس قبل البت فيه.

وعما اذا كان قد حدد موعد لجلسة خاصة لمجلس الامة لمناقشة القضية الاسكانية افاد بان تاريخ الجلسة لم يحدد حتى الان لكن من المقرر تحديدها في دور الانعقاد الحالي معربا عن الامل في ان ينجح المجلس في اصدار قانون يساهم في حل القضية الاسكانية في دور الانعقاد الحالي. وعن وثيقة مؤتمر الكويت للاسكان ذكر ان الوثيقة لم تحل حتى الان من رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الى اللجنة الاسكانية.

طالب باستبعاد الشركات الوهمية وإعادة هيكلة الجهاز الحكومي

العازمي: ضخ مليارات في السوق يجب أن يتم وفق اشتراطات صارمة

حمدان العازمي

أكد النائب حمدان العازمي أهمية القطاع الخاص في النهوض بخطط التنمية، وقدرته إن توفر له الدعم المناسب على تفعيل وإنشاء مجموعة من المشروعات تدعم الإرادة النيابية والشعبية في قضية تنويع مصادر الدخل، وعدم الاعتماد على البترول كمصدر وحيد للدخل في البلاد، داعيا إلى تفعيل الدعم المزمع تقديمه إلى هذا القطاع وفق منظومة متكاملة وخطة مدروسة تمكن الدولة من تحويله إلى رافد ثان للاقتصاد الوطني.

وأشار العازمي في تصريح صحافي إلى أنه يقف مع توجه الدولة بدعم القطاع الخاص من خلال ضخ مشروعات مليارية تمكنه من المساهمة في تنمية الكويت، وذلك بعد أن أثبت القطاع العام عدم قدرته على النهوض بالمشروعات داخل الكويت، مبينا أن الكويت تملك العديد من المقومات التي لو تم استثمارها معا وفق خطة استراتيجية لحققت الأهداف المرجوة بإيجاد مصادر جديدة وحقيقية للدخل.

وشدد العازمي على ضرورة وجود ضوابط واشتراطات صارمة لضخ الاموال خاصة انها مبالغ ضخمة وتعد الأكبر في تاريخ الكويت وتصل وفق المعلن إلى 36 مليار دينار، وذلك لضمان ان تقتصر الاستفادة على الشركات التي لها مساهمة فاعلة في الاقتصاد الوطني وتتميز بجودة أصولها وانضباط ميزانياتها وابتعادها عن الهدر، واستبعاد الشركات الورقية والوهمية بحيث لا تستفيد مطلقا من هذا التوجه، والاستفادة من التجارب العالمية في هذا الخصوص على غرار ما تم في اليابان وأوروبا وأمريكا.

وأوضح العازمي أن النهوض بالقطاع الخاص يحتاج إلى جانب ضخ الاموال، إعادة هيكلة الجهاز الحكومي بناء على رؤية جديدة تعطي القطاع الخاص الدور في تقديم الخدمات العامة وفق ضوابط الجودة والشفافية، مشددا على ضرورة الاسراع في تفعيل العديد من القوانين ذات الشأن الاقتصادي وتعديل التشريعات القائمة التي تعتبر مكبلة للنشاط الاقتصادي ومهمشة لدور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

ولفت إلى أهمية دعم الشباب وتشجيعهم على العمل في مجال المشروعات الصغيرة، وتوفير البيئة المناسبة لهم للعطاء والإبداع، مؤكدا أن نجاح قطاع المشروعات الصغيرة، يعد إضافة حقيقية ونوعية للجهود الرامية إلى دعم المشاريع الريادية وتعزيز قدرات اصحابها.

وافقت على اقتراح بشأن أعداد القياديين والتعيين في الوظائف الاشرافية وشروط تولي المناصب القيادية

«التشريعية البرلمانية» ترجئ البت بتعديلات قانون هيئة أسواق المال لاجتماع مقبل

■ الكندري: اللجنة أقرت اقتراحات ضبط الأسلحة والذخائر والمفرقعات وتجريم السلاح الأبيض

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية

■ إقرار مقترح حماية مهنة الطب وتحديد حقوق وواجبات مزاولة المهنة وحقوق المرضى

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية على عدة اقتراحات في شأن الاسلحة والمفرقعات وإعداد القياديين وحماية مهنة الطب فيما أرجأت البت في اقتراحات تعديل هيئة أسواق المال الى اجتماع مقبل.

وقال مقرر اللجنة النائب الدكتور عبدالكريم الكندري في تصريح للصحافيين في مجلس الامة ان اللجنة أرجأت خلال اجتماعها امس البت بمقترحات تعديل القانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن انشاء هيئة اسواق المال وتنظيم نشاط الاوراق المالية الى اجتماعها المقبل لوجود شبهات دستورية وعيوب في الصياغة مبينا ان اللجنة ارتأت دعوة مقدمي الاقتراحات للاستماع الى وجهة نظرهم في هذا الشأن.

واضاف النائب الكندري ان اللجنة أقرت بالاجماع الاقتراحات المتعلقة بضبط الأسلحة والذخائر والمفرقعات وتجريم السلاح الابيض وأحالتها الى اللجنة المختصة. وذكر ان اللجنة أقرت بالاجماع ايضا اقتراحات في شأن اعداد القياديين والتعيين في الوظائف الاشرافية وشروط تولي المناصب القيادية وأحالتها الى اللجنة البرلمانية المختصة اضافة الى مقترحات في شأن حماية مهنة الطب وتحديد حقوق وواجبات مزاولة المهنة وحقوق المرضى الذين قد يتعرضون لاخطاء طبية.

للتعرف على آخر المستجدات في مراحل الإنجاز

لجنة الموارد البشرية بمجلس الأمة زارت مدينة صباح السالم الجامعية

قام وفد لجنة الموارد البشرية بمجلس الأمة مع أعضاء اللجنة بزيارة مشروع مدينة صباح السالم الجامعية للتعرف على آخر المستجدات في مراحل إنجاز هذه المدينة والإطلاع على التحديات التي تواجهه الكوادر الوطنية العاملة والمشرفة على إنجاز هذا المشروع، وذلك بإستضافة مدير البرنامج الإنشائي بجامعة الكويت د.قتيبة عبدالرزاق رزوقي ومجموعة من مهندسي المشروع.

وخلال الزيارة الميدانية قال رئيس اللجنة وأمين سر مجلس الأمة يعقوب الصانع أن أعضاء اللجنة لمسوا العمل الدؤوب والنية الواضحة والجادة لإكمال المشروع بالصورة المثلى، مؤكداً حرص اللجنة على تذليل كافة الصعوبات أمام إدارة المشروع ومهندسيه عبر التواصل مع الجهات المعنية، ومن جانبه قال مقرر اللجنة النائب د.عبد الحميد الدشتي أن مشروعاً بهذه الضخامة والأهمية كمشروع مدينة صباح السالم الجامعية يجب أن يُفرغ له أجهزة إشرافية من كافة جهات الدولة المعنية لمتابعة العمل في هذا الصرح الوطني، مُشدداً على ضرورة تكاتف كافة الجهود لمتابعة إنجاز هذا الصرح العملاق الذي لا يدرك الكثير من أبناء الكويت حجمه وضخامة الجهود المبذولة.